



إلى

السيد وزير الدولة

والسيدة والسادة الوزراء

والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع: تقييم كلفة وانعكاسات المشاريع الاستثمارية التعاقدية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، أكد البرنامج الحكومي على دعم الاستثمار المنتج للثروة والشغل، وعلى تفعيل تتبع وتقييم عقود الاستثمار والتزامات المستثمرين فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيز العمومية.

ودعما للمجهودات الهادفة إلى تحسين شفافية وفعالية الامتيازات والتدابير التحفيزية الممنوحة للمستثمرين في إطار اتفاقيات الاستثمار المعروضة على لجنة الاستثمارات من أجل المصادقة، فإن هذا المنشور يتوخى توضيح كيفية ممارسة كتابة هذه اللجنة لمهمة تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية التعاقدية على مستوى الكلفة والمنفعة المنتظرة، وإعداد تقرير سنوي عن هذه الاتفاقيات، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والمنشآت العامة المعنية.

1- تقييم كلفة وانعكاسات المشاريع المعروضة على لجنة الاستثمارات

تقوم كتابة لجنة الاستثمارات بإعداد بطاقة موجزة خاصة بكل اتفاقية استثمار تعرض على موافقة اللجنة، تتضمن تحليلاً لكلفة المشاريع المنصوص عليها في الاتفاقية، وكذا الفوائد المتوخاة منها.

كما تعد كتابة اللجنة، بالنسبة لكل اتفاقية استثمار انتهت مدة سريانها، مذكرة تتضمن مقارنة بين توقعات كلفة ومنافع المشاريع موضوع الاتفاقية والإنجازات الفعلية التي تم تحقيقها.

ويهدف هذا الإجراء إلى وضع خلاصات تحليلية ونوعية من شأنها توفير صورة متكاملة عن نجاعة المشاريع الاستثمارية التعاقدية بالنسبة لبلادنا، وتسهيل إجراء مقارنة بين الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والضريبية لمشروع استثماري معين ومشاريع استثمارية أخرى مماثلة.

ويركز تقييم تكاليف ومنافع المشروع على التكاليف المباشرة، كالمساعدات المالية من أجل اقتناء العقار، والبنيات الأساسية المنجزة خارج الموقع، والتكوين المهني والإعفاءات الضريبية والنفقات العقارية من جهة؛ وعلى المنافع الكمية للمشروع، خاصة عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة المحدثه وحجم الاستثمار المنجز ومجهود نقل التكنولوجيات والابتكار، من قبيل طرح منتجات جديدة أو الولوج إلى أسواق جديدة، فضلاً عن تحليل الانعكاسات على النسيج الإنتاجي المحلي وعلى التنمية المحلية والجهوية من جهة أخرى.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسات فإنه يتعين تمكين كتابة لجنة الاستثمارات من الحصول على المعطيات اللازمة من المستثمرين أو من الإدارات والمؤسسات والمنشآت العامة المعنية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

